لبنان في 23 أيـــــار 2020	لكي تكون خطة !!! – رأي حرّ

كتبوا ما أسمَوه خطة!! وغاب عنهم أن مواطنين كثيرين يفقهون في التخطيط السليم والإدارة، كما ويميزون الحق من الباطل. لقد غيَّبوا "الإنسان المواطن" الذي يجب أن يكون هو المحور الأساس، وخاصة اليوم، لكل تفكير استراتيجي، فهو الوحيد الذي له توفير البيئة الصالحة للنمو والحياة الكريمة، ومن دونه لا يمكن لأية حكومة الفعل أو الإستمرار.

أ – مكامن ومقاصد الخطة السليمة:

كان حريّ بمن فعل، إستشارة من يعرف كتابة الخطط، على أسس وقواعد علمية تميز بين نقطة الإنطلاق والهدف. فعلى الخطة موجبات ملزمة، ترسم سلسلة من المراحل التي يجب ولوجها للعبور بدقة بين النقطتين.

1. آداب كتابة الخطط تتطلب البدء باستعراض تاريخ نشوء لبنان، والمراحل التي عبر بها، وحالة المواطن في كل منها، وتفاعله مع الأزمات، عرض سِنِيّ البحبوحة وَسِنِيّ الأزمات، وتقييم أسباب كل منها، وإستخلاص العبر، والإنتقال إلى تفكير منهجي ووضع مشروع واعد يحقق إصلاح حقيقي على كل المستويات.
2. ليس بتدمير القطاع الخاص، يمكن تعويم القطاع العام. ومفهوم القطاع الخاص هنا لا ينحصر بأصحاب القدرات المالية والإستثمارية بل بكل مواطن يمكنه أن يكون منتجاً على قياسه، في مهنته ونشاطه وحياته وعمله.
3. إن الخزينة هي مركز استيفاء أموال من الشعب الذي يعمل في الإقتصاد ويحقق قيمة مضافة على أشغاله، مقابل توفير المناخ والبيئة السليمة لحماية إنتاجه ومساعدته على تنمية قدراته حتى بلوغ أفضل النتائج. أما إذا لم تقم الدولة بواجباتها لهذه الناحية فلا يحق لها تقاضي أية رسوم أو علاوات من الذي حطمت له فرص نجاحه.
4. كان يُفترض في الحكومات، وضع استراتيجيات تجمع كل طاقات البلاد لدعم قطاعات الإنتاج، وتحديد الأولويات. في حين، أننا لم نعرف بعد، منذ نشوء لبنان وحتى اليوم، ما هي القطاعات وترتيبها بين الأول والثاني والثالث...
5. إن الخطة التي تقصد إنعاش الحياة وإعادة الثقة ببلد ما، لا تتوقف على معالجة الأزمات المالية، كما كتبوا، بديون جديدة، إنما بضخ الحياة من جديد في الإقتصاد، وهذه العملية لم تجد لها سبيلاً في هذه الورقة الضعيفة.
6. لو كانت خطة حقيقية لكانت وضعت السياحة أولوية مطلقة تستند إلى دعائم ثابتة في الثروة الوطنية:
   a. تشكل الثروة البيئية والطبيعية قاعدة وطنية بحتة لها مقومات إنتاج وطني صافي وثابت.
   b. من جهتها تبرز الثروة التاريخية والثقافية والتراثية عصب التحولات والنمو اللامركزي في التنمية المستدامة.
   c. بهذا الترتيب يمكن إعتماد السياحة أساساً صالحاً كمحرك جاذب يجب تعزيزه بمناخات توفر له الإزدهار.
7. لو كانت الخطة خطة إقتصادية حقيقية لكانت أتت على كل القطاعات، مثل:
   a. الزراعة: ترتبط بالأرض وتفتقد إلى سياسات واضحة ولا سيما في مجال الري والتشجيع والتحفيز.
   b. الصناعة: التي تنقسم بين إنتاج للإستهلاك الداخلي وآخر مجهز للتصدير. وهي تتماهى بذلك مع الزراعة. وبين المحلي والخارجي يجب وضع حوافز في التعامل وأولويات الدعم والتشجيع... فكل ما يمكن تصديره يجب أن ينال كل الإهتمام والعناية في سبيل توفير تدفق عملات صعبة إلى الداخل.
   c. البناء والسكن والإسكان: (القطاع الصناعي الأول في تحريك البلد)، يتطلب إعادة ضبط تحت معايير قاسية، فقد حصل فيه هدر ضخم واستنزف الموارد الطبيعية والإحتياطات المالية دون مراقبة، ولا تقييم، ولم يذكروا هذا القطاع وكأنه غير موجود، في حين تبلغ خسائره قبل إحتساب دمار الزلازل المحتملة، عشرات المليارات.

ب – منطلقات عملية لتذخير نتائج الخطة السليمة – في الثروات الوطنية:

1. يبدأ مشروع بناء دولة حديثة عبر وضع جردة كاملة للثروات الوطنية، ولا سيما منها التي تتجدد باستمرار.
2. تذخير وحماية ثروات البلاد من الموارد الطبيعية، وتطوير إدارة الملكية العامة لتوفير أفضل خدمة للمواطن.
3. الثروات الوطنية التي يمكن ان تشكل العمود الفقري لإقتصاد حقيقي وسليم، يمكنه أن يكون مُنتجاً ومُربحاً:
   a. الأرض والتربة بكل مكوناتها، فمنها ما يخدم الزراعة ومنها البناء ومنها إحتضان ثروات طبيعية أخرى...
   b. الهواء: أكبر ثروة، فالهواء يصلح لمعالجة أمراض مزمنة - يجب حمايته بحكمة، في جودته ونقاوته ونظافته من حيث مكوناته، وكذلك في أجوائه التي تتعرض لانواع التلوث المختلفة من الضجيج إلى الدخان والغبار والآثار الكهربائية والمغناطيسية، وما إلى هنالك من تفاصيل أكثر دقة بما فيها الذبذبات
   c. المياه: العنصر الثاني للحياة، فيمكن للإنسان أن يستغني عن الكثير من المقومات الحياتية، ما خلا المياه. والمياه لها عدة استخدامات، وهي لها عدة مصادر تبدأ بالطبيعة مروراً بإعادة الإستخدام فالتدوير (التكرير).
   d. الأحراج والمحميات المفترضة، والمواقع التاريخية والتراثية والطبيعية بكل تشكيلاتها.
   e. حماية البيئة والطبيعة بحقّ، تتطلب ضبط حازم للمقالع التي تدمر الجبال وتحرق الوطن، أكثر من أعدائه.
4. الثقافة تتفوق على العلم، ولبنان بحاجة لإعادة الثقافة إلى مكانتها الاولى لكي يعود إلى انتاجيته ونموه وغناه.

➢ **يشكل هذا الرأي المقتضب – نموذج مبدئي عن العمل المهني الرفيع الذي كان يجب أن تكون عليه ورقة الحكومة. فأي تكنوقراط اختصاصي حقيقي، يشعر بإهانة من تقديم أشخاص غير محترفين، هكذا نصوص، بإسم لبنان، وكأن العالمين غير موجودين.**